والمتصل فيعطى بحساب مدونه ولا يغتبر بما ذهب منه في اعتبار وقت مجيء الغلة
واداركها اعتبر في حق الاولاد في الوقف عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس
والفقيه وصاحب وظيفة في جهات البر وهو الاشبه بالفقه والاعدل الخ
وفي البغية تلخيص الفتية بانه يورث نصيبه فقال في البحر وقد كثر وقوع هذه
المسئلة في القاهرة فافتى بعض الحنفية بما قالوه في حق الاولاد من اعتبار
وتمسك بما ذكروا وليس
كما ذكروا
يصح لما علمته من كلام
الطرسوسي من قسمة
المعلوم صحيح
بلغ ف بعد
ما بعد احراز المال
في يد الناظر
السنة فيما رأيته المنزول عنهما بقدر المباشرة والكر بالقاهرة انما يعتبر الاسقاط
فانهم يوجرون الموقوف باجر يستحق كل قسط كما بنه عليه في فتح القدير فتقسم القسط بينهما
بقدر المباشرة والله اعلم **وسئل** عن النساء له معلوم في وقف هل يورث ذلك عنه
ام لا **فاجاب** انه مات احراز المال في يد الناظر يورث نصيبه قياسا على الغنيمة كما
صرح به في البحر الرايق في كتاب السير حيث قال وقد صرحوا في كتاب الوقف
بان معلوم المستحق لا يورث بعد موته على احد القولين وفي توريث وهو الارجح
وينبغي ان يفصل فان مات بعد خروج الغلة واحراز الناظر لها قبل القسمة يورث
نصيبه المستحق لتاكد الحق فيها فان الغنيمة بعد الاحراز بدارنا يتأكد الحق فيها للغانمين
ولا يملك احد تعيينه في شيء قبل القسمة مع ان النصيب يورث فكذا في الوظيفة وان
مات قبل الاحراز في يد المتولي لا يورث نصيبه قياسا على الغنيمة والله سبحانه
وتعالى اعلم **وسئل** عن واقف جعل خان وبنى في مدرسة لسكنى ارباب الشعائر
ثم خربت تلك الخان وبنى محلها بجنب عمارة وذلك **فاجاب** بجعل عمارة وذلك
من مال الوقف بخلاف ما اذا شرط الواقف سكنى دار لفلان بعينه وخربت الدار
فانه ليس لناظر الوقف ان يعمرها على من له السكنى قال في ملتقى الابحر وينبغي من ارتفاع الوقف بعمارته
والا لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء ان على معين فعله والله اعلم **وسئل**
عن تقرير المراة في وظيفة وقراءة هل هو صحيح ام لا **فاجاب** بان ذلك
صحيح قال في البحر الرايق في باب الاذان وذكر الشارح ان اعادة اذان المراة
والسكران
وقف تقرير المراة في وظيفة وقراءة

والسكران مستحبة قضاء على هذا العدالة والذكورة والطهارة شروط كمال الاذان
لا شروط صحة فاذان المراة والفاسق والسكران صحيح حتى يستحق المؤذن معلوم
وظيفته الاذان المقررة في الوقف ويصح تقرير الفاسق فيها وفي صحة تقرير المراة في
الوظيفة تردد وانت خبير بان تردده سائغ اطلاقه من صحة الاذان واستحقاق المعلوم
المقرر لان استحقاق المعلوم فرع صحة التقرير فتامل ترشد والله اعلم **وسئل**
هل يصح تقرير الانسان في نوبة مكان ووقاده وفراشته ولو انه ما ضمنه
وعلى تسقيفه ام لا والله اعلم **فاجاب** بان ذلك صحيح حيث لم يمنع منه الواقف لان
ايمتنا صرحوا بان المؤذن يكون اماما قال في البحر الرايق في باب الاذان وفي الخلاصة
ان انتهى المؤذن الى قوله قد قامت الصلاة ان شاء اتمها في مكانه وان شاء مشى الى
مكان الصلاة اما اذا كان المؤذن او غيره وفي السراج الوهاج ان كان المؤذن غير الامام
اتمها في موضع البداية من غير خلاف فيه وفي المختار واذا كان الامام غائبا او هو المؤذن
لم يقوم حتى يجيء انتهى كلام المجيب **مسئلة في حكم النزول عن الوظائف**
والمعالم المسمى بالغراغ قال الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى في اشباهه
والنظائر في اخر القواعد الكلية منه ما نصه والحاصل ان المذهب عدم اعتبار
العرف الخاص ولكن افتى كثير من المشايخ باعتباره فاتوا على اعتبار ينبغي ان
يفتى بان ما يقع في بعض الاسواق القاهرة من خلو الحوانيت لازم ويصير الخلو
في الحوانيت حقا له فلا يملك صاحب الحوانيت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا
وقد وقع في ديار مصر المحمية ان السلطان الغوري عمل بناها اسكنها التجار
بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا باخذه ضمن وكتب ذلك بمكتوب الوقف وكذا القول
على اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بمال يعطى
لصاحبها وتقارر فوا ذلك فينبغي الجواز وانه متى نزل له وقبض المبلغ منه ثم اراد
الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **وقد**
اعتبروا عرف القاهرة في مسايل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت

Copyright © King Saud University